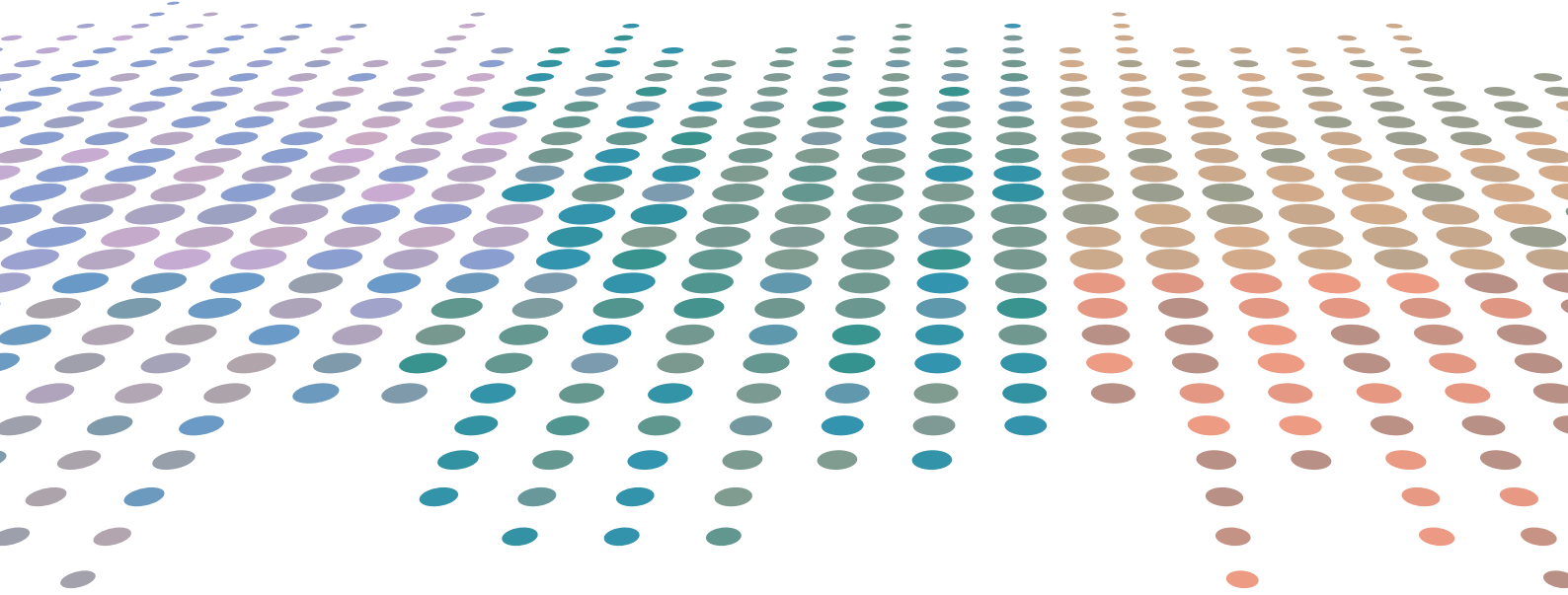


ACRC

لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية
خطوة كبيرة إلى الأمام باتجاه الشفافية والحقوق المدنية



المحتويات

03

المقدمة

04

الهيكل التنظيمي

05

المهام

05	مكافحة الفساد
11	معالجة الشكاوى المدنية
14	معالجة الطعون الإدارية
17	التحسين المؤسسي
18	التعاون الدولي

المقدمة

النشأة

انطلقت لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية (ACRC) في ٢٩ فبراير ٢٠٠٨ م من خلال دمج كل من أمين المظالم في كوريا واللجنة واللجنة واللجنة الكورية المستقلة لمكافحة الفساد ولجنة الطعون الإدارية.



من خلال دمج هذه المنظمات الثلاث، يمكننا أن نقدم خدمة عامة أكثر ملاءمة وكفاءة للشعب، وحل شكاوى الناس بأسرع ما يمكن، ونشر ثقافة ونشر ثقافة النزاهة في المجتمع لإنشاء بلد أكثر تقدمًا حيث يتم احترام الحقوق المدنية احترامًا كاملاً والتزام سيادة القانون بها.

الوظائف الرئيسية

تؤدي لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية (ACRC) الوظائف الأربع التالية:

- معالجة الشكاوى المدنية التي تسبب الإزعاج أو العبء على المواطنين
- بناء مجتمع نظيف من خلال منع وردع الفساد في القطاع العام
- حماية حقوق الأشخاص من الممارسات الإدارية غير القانونية وغير العادلة من خلال نظام الطعون الإدارية
- تقديم توصيات لتحسين القوانين أو الأنظمة غير المعقولة التي قد تؤدي إلى شكاوى مدنية أو بيئة معرضة

* الأساس القانوني لتأسيس ACRC:

قانون منع الفساد وإنشاء وإدارة ACRC (القانون رقم ٨٨٧٨)

الهيكل التنظيمي



تتألف ACRC من ١٥ مفوضاً من بينهم الرئيس (مستوى وزير) و ٣ نواب للرئيس (مستوى نائب وزير) و ٣ مفوضين دائمين و ٨ مفوضين غير دائمين. ويكفل القانون وضع واستقلالية جميع المفوضين في العمل.

عدد الموظفين

المجموع	الخدمات السياسية	الخدمات التنفيذية العليا	درجة ٣ و ٤	درجة ٤	درجة ٤ و ٥	درجة ٥	درجة ٦ وأدنى	الخدمة الوظيفية الخاصة	خدمة البحث	الخدمة المحددة
551	4	17	14	34	41	200	230	7	1	3

تعزيز النزاهة في القطاع العام

تنسيق المبادرات الوطنية لمكافحة الفساد

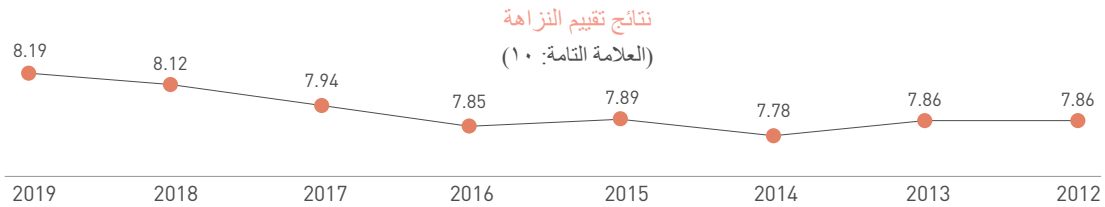
تضع ACRC سياسات وطنية لمكافحة الفساد ليتم تطبيقها في كل مستويات الحكومة. وتناقش وتنسق التدابير المصممة على مستوى الحكومة لمنع الفساد على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، وبهدف تعزيز مستوى النزاهة في القطاع العام، أجرت وما زالت تجري اللجنة تقييماً لمبادرة مكافحة الفساد كل عام منذ عام ٢٠٠٢م وذلك لقياس ودعم الجهود الطوعية التي تبذلها المؤسسات العامة لمكافحة الفساد.

المجلس الاستشاري لسياسة مكافحة الفساد:

تم إطلاقه في أبريل ٢٠١٧م وقد صمم المجلس للمضي قدماً بسياسات الحكومة لمكافحة الفساد بطريقة شاملة ونظامية. ويترأس المجلس رئيس كوريا ويشترك فيه رؤساء من ١٢ وكالة حكومية بما في ذلك ACRC، ولجنة التجارة العادلة الكورية، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية والسلامة. لقد وضع المجلس الخطة الخمسية الشاملة لمكافحة الفساد في اجتماعه المنعقد في أبريل ٢٠١٨م.

تقييم نزاهة للمؤسسات العامة

تقوم ACRC بتقييم مستويات نزاهة مؤسسات القطاع العام كل عام وذلك من خلال مسح المواطنين الذين لديهم خبرة مباشرة مع الخدمات العامة. كما تقوم اللجنة بتقييم مبادرات مكافحة الفساد التي اتخذتها المؤسسات العامة. الهدف الأساسي من هذه التقييمات هو تشجيع المؤسسات العامة على بذل جهود طوعية لمعالجة الفساد.



إجراء تقييم تأثير الفساد

إن تقييم تأثير الفساد هو آلية تحليلية مصممة لتحديد وقائي وإزالة العوامل المسببة للفساد في القوانين واللوائح. بموجب هذا النظام، يتم فحص كل تشريع ومقترح معدل بالإضافة إلى التشريعات القائمة للبحث عن أي عامل يمكن أن يساهم في حدوث ممارسات فاسدة.

تطبيق مدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين

لتعزيز أخلاقيات الخدمة العامة، سنت ACRC مدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين في فبراير ٢٠٠٣م كإرشاد أخلاقي لهم. بناءً على هذا القانون النموذجي، قام القطاع العام بإدخال مدونات قواعد السلوك الخاصة بها. تراقب ACRC الامتثال والتحقيق في انتهاكات هذه القوانين من قبل موظفي القطاع العام.

"إن لجنة مكافحة الفساد تصوغ وتنقذ سياسات لمكافحة الفساد على المستوى الوطني."

تعزيز وعي النزاهة في المجتمع بأكمله

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد

تتواصل وتتعاون ACRC عبر إنشاء شبكات مع منظمات المجتمع المدني والدوائر الاقتصادية والجمعيات المهنية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد. نقدم الدعم المالي لمبادرات المجموعات المدنية المختارة لنشر ثقافة النزاهة. وتدير ACRC أيضاً برامج تعليمية مختلفة لضبط الامتثال وتقديم الاتجاهات الحديثة وأفضل الممارسات بشأن الإدارة الأخلاقية داخل وخارج كوريا لتحقيق الاستقرار ونشر الإدارة الأخلاقية للشركات.

الاتحاد العام والخاص للمجتمع الشفاف:

في مارس ٢٠١٨ ، جمعت ACRC ٣٠ ممثلاً من مختلف القطاعات مثل الدوائر الاقتصادية والجمعيات المهنية ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والقطاع العام وذلك لإطلاق المجلس العام والخاص للمجتمع الشفاف. ويناقش الاتحاد ويعزز مقترحات سياسة مكافحة الفساد وتوقيع ميثاق جمعية النزاهة، إلخ.

رفع مستوى الوعي العام حول قضايا الفساد

تنفذ ACRC مجموعة متنوعة من برامج التوعية العامة لتشجيع تعاون المواطنين ومشاركتهم في تعزيز النزاهة الوطنية. لرفع مستوى الوعي بمخاطر الفساد وإنشاء نظام مستدام للنزاهة الوطنية، تركز ACRC على تعليم مكافحة الفساد للموظفين العموميين والطلاب.

وتلزم جميع المسؤولين الحكوميين بالحصول على تعليم لمكافحة الفساد لمدة ساعتين أو أكثر كل عام. لتقديم الدعم في هذا الصدد، ترعى ACRC مدربي مكافحة الفساد، كما توفر مواد تعليمية مختلفة مثل خطط المحاضرات ومقاطع الفيديو، وترصد تعليم مكافحة الفساد الذي تقوم به المؤسسات العامة كل عام.

بالإضافة إلى ذلك، من أجل توفير تعليم مهني ونظامي في مجال مكافحة الفساد للمسؤولين العموميين والشباب والمواطنين العاديين، تدير ACRC مؤسسة التدريب على مكافحة الفساد، وهي معهد للتدريب على مكافحة الفساد (ACTI). يحضر كل عام حوالي ٢٥,٠٠٠ موظف عمومي ومواطن عادي برامج ACTI التعليمية المختلفة.

برامج ACTI



<تعلم وتعهد القادة>



<صف النزاهة للطلاب>



<خطاب النزاهة العامة>

"تدعم ACRC الشراكة التطوعية وتنشر ثقافة النزاهة."

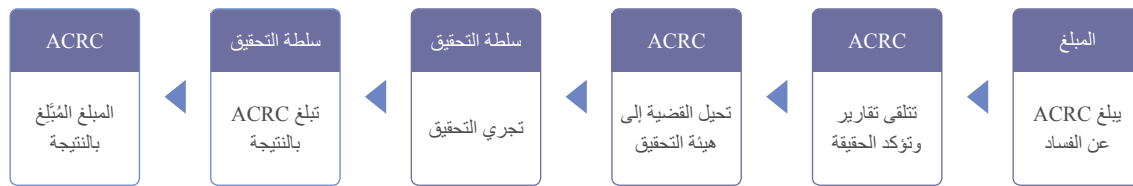
رصد واكتشاف قانون الفساد، الخ

الإبلاغ عن الفساد

يمكن لأي شخص إبلاغ ACRC عن فعل الفساد التالي:

- (١) تصرف أي موظف عمومي يسيء استخدام المنصب أو السلطة أو ينتهك القوانين المتعلقة بالواجبات سعياً لتحقيق مكاسب شخصية أو لأي طرف ثالث
- (٢) فعل إلحاق الضرر بممتلكات المؤسسات العامة بمخالفة القوانين، وفي عملية تنفيذ ميزانية المؤسسات العامة، أو حيازة أو إدارة أو التصرف في ممتلكات المؤسسات العامة، أو تنفيذ والدخول في عقد تكون المؤسسة العامة طرفاً فيه
- (٣) أفعال الإكراه والتحرّيش والاقتراح، والتحرّيش على الأفعال أعلاه أو التستر على ذلك

كيف يتم معالجة تقارير الفساد



حالات الإبلاغ عن الفساد

العام	قبول البلاغ	المعالجة	الإحالة (الإتهام)	الإخطار بانتهاكات قواعد السلوك
2009	2,693	2,695	106	47
2010	3,099	3,066	81	73
2011	2,529	2,546	73	80
2012	2,527	2,529	74	79
2013	3,735	3,670	139	43
2014	4,510	4,481	236	53
2015	3,885	3,904	296	75
2016	3,758	3,735	324	67
2017	4,066	3,966	221	48
2018	7,328	7,224	306	78
2019	9,435	8,718	415	203

الإبلاغ عن انتهاكات المصلحة العامة

يمكن لأي شخص أن يكتشف حدوث انتهاك أو حدوثه، ويحق له / لها الإبلاغ عن ذلك إلى ACRC، أو إلى صاحب الشركة التي وقع فيها الانتهاك، أو للمؤسسة المشرفة، أو لسلطة التحقيق، أو لأي عضو في الجمعية الوطنية، إلخ.

«انتهاك المصلحة العامة» يعني فعلاً انتهاك صحة وسلامة الجمهور والبيئة ومصالح المستهلكين والمنافسة العادلة وما إلى ذلك، ويخضع إلى: (١) أي أحكام جزائية أو (٢) إجراء إداري مثل إلغاء أو تعليق التصريح أو الترخيص المحدد في القوانين * المدرجة في الجدول المرفق بـ «قانون حماية المصلحة العامة للمبلغين عن المخالفات»

* قانون مراقبة جودة المنتجات الزراعية، القانون الخاص بمراقبة سلامة الهياكل العامة، قانون الصرف الصحي، قانون الحفاظ على البيئة الطبيعية، والقوانين الأخرى (468 في المجموع)

حالات الإبلاغ عن انتهاك المصلحة العامة

الإحالة	المعالجة	قبول البلاغ	العام
8	277	292	2011
104	1,113	1,153	2012
73	2,509	2,887	2013
168	8,239	9,130	2014
90	7,089	5,771	2015
79	2,560	2,611	2016
85	2,238	2,521	2017
37	3,952	3,923	2018
388	5,165	5,164	2019

* انخفض عدد البلاغات بعد تعديل القانون في يوليو ٢٠١٥م الأمر الذي يقصر أولئك الخاضعين لتلقي المكافآت على المبلغين عن المخالفات الداخليين

الإبلاغ عن احتيال الدعم العام

تلقت ACRC وتتلقي إبلغات عن الاحتيال في الدعم العام من خلال مركز الإبلاغ عن الاحتيال في الدعم العام الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠١٣م. ومن الأمثلة على عمليات الاحتيال على الدعم ما يلي:

- الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي بشكل غير قانوني أو عبر الاحتيال (المعاشات الوظيفية، التأمين الصحي الوطني، التأمين ضد الحوادث الصناعية، التأمين على العمل)
- الاستفادة من المساعدة العامة بشكل غير قانوني أو عبر الاحتيال
- الاستفادة من إعانات تسهيلات الرفاهية بشكل غير قانوني أو عبر الاحتيال
- أي فعل احتيالي أو غير قانوني ينتهك قانون إدارة الدعم

حالات الإبلاغ عن الاحتيال في الدعم العام

الإحالة	المعالجة	قبول البلاغ	العام
1	101	145	2013
103	766	802	2014
197	901	896	2015
192	1,020	1,032	2016
168	862	927	2017
265	1,466	1,466	2018
321	1,527	1,536	2019

سن قانون استرداد الأموال العامة

إلى جانب الزيادة التي لا غنى عنها في ميزانية الرفاهية، كانت هناك زيادة في المطالبات غير المشروعة للتمويل العام. ومن أجل استرداد ومعاقبة المطالبات غير المشروعة للأموال العامة، تم في ١٦ أبريل ٢٠١٨م سن قانون حظر المطالبات الكاذبة للأموال العامة واسترداد الأرباح غير المشروعة كقانون عام.

بموجب القانون، سيتم استرداد الأرباح والفوائد المطالب بها بشكل غير مشروع بالكامل في الحالات التالية:

- الأموال العامة التي تتم المطالبة بها بشكل كاذب وغير قانوني من قبل الأشخاص غير المؤهلين
- الأموال العامة التي تتم المطالبة بها بشكل مفرط بطريقة خاطئة أو بأي طريقة أخرى غير مشروعة
- الأموال العامة التي لم يتم استخدامها وفقاً للقوانين أو اللوائح البلدية أو لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها أصلاً.

تشمل العقوبات فرض عقوبات مالية إضافية تصل إلى خمس أضعاف والكشف عن أسماء أولئك الذين طالبوا بشكل مفرط أو متكرر.

حماية المبلغين عن المخالفات

ستساهم ACRC في استقرار سبل عيش الناس وفي مناخ اجتماعي أكثر شفافية وأخلاقية من خلال حماية ودعم الأشخاص الذين يبلغون عن الفساد أو انتهاكات المصلحة العامة.

حماية المبلغين عن المخالفات

سرية المعلومات الشخصية: يُحظر بموجب «قانون حماية المبلغين عن المخالفات» الكشف عن المعلومات الشخصية أو الإعلان عنها لأي طرف ثالث فيما يتعلق بالمبلغ عن المصلحة العامة، وما إلى ذلك أو الحقائق الأخرى التي يمكن عبرها معرفة هوية المبلغين.

حماية المبلغ جسدياً: يجوز لـ ACRC أن تطلب من الشرطة اتخاذ تدابير وقائية للمبلغ وعائلته عندما يواجه أو من المحتمل أن يواجه خطراً كبيراً على حياته.

حظر التدابير غير المواتية: يجوز للمبلغ أن يطلب من ACRC اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة وضعه الأصلي وذلك عندما يتم طرد المبلغ من العمل، أو فقد منصبه، أو كان محروماً بطريقة أخرى بسبب الإبلاغ عن المخالفات.

مكافأة المبلغين عن المخالفات

المكافآت والجوائز وأموال الإعانة: عندما يؤدي الإبلاغ عن المخالفات مباشرة إلى استرداد أو زيادة الإيرادات مثل الرسوم الإضافية المفروضة على الحكومات المركزية أو المحلية، تقوم ACRC بتقديم مكافأة للمبلغين تصل إلى ٣ مليارات وون كوري.

أما لم يؤدي إبلاغه عن المخالفات إلى استرداد أو زيادة الإيرادات مباشرة ولكنه يخدم المصلحة العامة، فسوف يمنح مكافأة تصل إلى ٢٠٠ مليون وون من خلال مراجعة اللجنة.

وأيضاً عندما يسبب انتهاك المخالفة للمصلحة العامة أضرار أو نفقات العلاج الطبي، أو الانتقال السكني، أو التقاضي، أو فقدان الأجور أو أضرار أخرى، فإن ACRC تقدّم أموال الإعانة.

أداء تقديم المكافآت

(وحدة: حالة، ألف وون كوري)

السنة	مبلغ عن الفساد			مبلغ من أجل المصلحة العامة		
	الحالة	الفوائد المحققة*	مبلغ التعويض	الحالة	الفوائد المحققة*	المكافآت
2008	18	2,149,407	328,175	-	-	-
2009	20	5,811,771	642,146	-	-	-
2010	23	4,505,568	603,641	-	-	-
2011	12	18,834,014	1,499,401	-	-	-
2012	40	11,131,730	1,400,444	32	147,860	28,475
2013	37	8,393,380	951,210	319	1,230,929	227,708
2014	30	6,878,647	619,347	657	2,239,585	397,340
2015	29	28,770,531	1,426,658	511	1,988,446	379,997
2016	90	23,997,537	2,275,033	2476	8,344,742	1,603,578
2017	113	26,539,641	2,108,374	1,710	11,198,923	1,976,511
2018	166	36,836,590	3,114,994	277	66,077,269	2,213,658
2019	197	28,364,346	2,312,974	211	22,254,652	1,534,593

* الفوائد المحققة: قيمة الإيرادات المستردة أو المكتسبة للدولة أو الحكومات المحلية

"ACRC تحمي المبلغين الذين يكشفون عن مخالفات أو أعمال غير قانونية."

تنفيذ قانون الائتماس والكسب غير السليم

منذ عام ٢٠١١، دفعت ACRC تشريع قانون الائتماس غير المشروع والكسب غير السليم لكسر سلسلة الحلقة المفرغة من ممارسات الائتماس غير اللائق أو الترفيه التجاري والفساد. لقد تم تمريره من قبل الجمعية الوطنية في مارس ٢٠١٥م، ودخل حيز التنفيذ في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦م.

نطاق التطبيق

- الموظفون العموميون في الدولة والحكومات المحلية ورؤساء وموظفو المنظمات ذات الصلة بالخدمة العامة
- رؤساء وموظفي المدارس من مختلف المستويات والمؤسسات المدرسية
- رؤساء وموظفي الشركات الإعلامية
- الأشخاص الذين يؤدون واجبات عامة
- الجمهور العام الذي يقدم التماساً غير لائق أو يقدم مزايا مالية أو غير مقبولة لموظف عمومي.

محتوى القانون

- لا يجوز لأي شخص تقديم التماس غير لائق لأي موظف عمومي يؤدي واجباته سواء بشكل مباشر أو من خلال طرف ثالث للتعامل مع ١٤ نوع من الواجبات بما في ذلك التفويض والإذن وما إلى ذلك من انتهاك للقوانين أو إساءة استخدام المنصب أو القوة.
- لا يجوز للموظفين العموميين وأزواجهم قبول أو طلب أو الوعد بتلقي أموال أو سلع محظورة، إلخ.

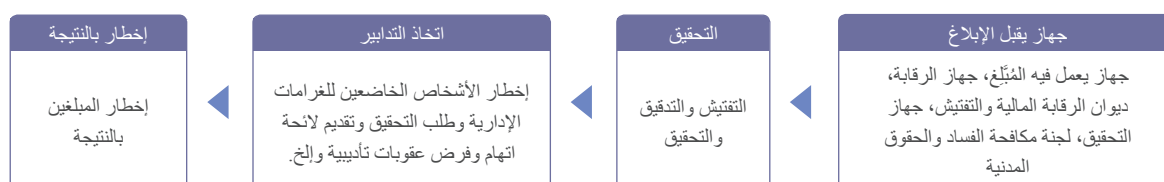
* تعريف المزايا المالية أو المزايا الأخرى غير المقبولة:

- إذا كانت هذه المزايا تتعلق بالواجبات، يتم اعتبار جميع المزايا المستلمة على أنها مزايا غير مقبولة.
- إذا كانت هذه المزايا غير متعلقة بالواجبات، يتم اعتبار المزايا التي تتجاوز مليون وون كوري في المرة الواحدة (أو ٣ ملايين وون في السنة المالية) على أنها مزايا غير مقبولة.

* استثناءات المزايا المالية أو المزايا الأخرى الغير مقبولة:

- المزايا التي يقدمها الأقارب، والمزايا المقدمة بشكل موحد في نطاق مقبول و بشكل طبيعي من قبل منظم حدث رسمي، والهدايا التذكارية أو السلع الترويجية الموزعة على العديد من الأشخاص غير المحددين وإلخ.
- لا يحصل الموظفون العموميون وما إلى ذلك على مكافأة لمحاضرة خارجية تتجاوز الحدود المحددة.

كيف يتم معالجة الإبلاغ عن انتهاك القانون



حالات انتهاك قانون الائتماس غير المشروع والكسب غير السليم

المجموع	عام ٢٠١٩	عام ٢٠١٨		عام ٢٠١٧		الصف	
	النصف الأول	النصف الثاني	النصف الأول	النصف الثاني	النصف الأول		
4,946	1,181	1,275	2,055	193	242	التماس غير لائق	البلاغات
2,352	426	412	547	347	620	تلقي الكسب غير المشروع	
15,347	6,938	591	3,621	1,007	3,190	محاضرات في الخارج	
22,645	8,545	2,278	6,223	1,547	4,052	المجموع	
٣٠٦ حالة (إجراءات تأديبية (٥٣ حالة) والغرامة والجزاء (٢٥٣ حالة))							العقوبات

"قانون الائتماس والكسب غير السليم يخلق موجة جديدة من الشفافية في المجتمع الكوري."

التحقيق والتعامل مع الشكاوى المدنية

الاستشارة والتطبيق

يجوز لأي شخص (بما في ذلك الأجنبي المقيم في كوريا) تقديم الشكاوى شخصياً أو من خلال ممثل عنه عبر الزيارة الشخصية أو بالبريد أو عبر الإنترنت أو الفاكس. مواضيع الشكاوى هي الممارسات غير القانونية وغير العادلة من قبل الوكالات الإدارية وانتهاك الحقوق ومظالم الناس بسبب عدم وجود النظم والسياسات المناسبة. في برنامج التوعية في الموقع، تعمل خدمة "Mobile e-People" على التواصل مع المواطنين لحل الشكاوى في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، تدير ACRC مركز استشارات الشكاوى الحكومية لإسداء الشكاوى المعقدة التي تشمل العديد من المؤسسات الحكومية "في مكان واحد في وقت واحد".

تحقيق

يمكن لمحققي ACRC الطلب من الجهات الإدارية المعنية (المدعى عليه) تقديم تفسير بشأن الشكاوى المقدمة وتقديم المواد والوثائق ذات الصلة. وقد يطلبون أيضاً حضور وشهادة المشتكين وأصحاب المصلحة والمستجيبين وما إلى ذلك، وإجراء تحقيق في البناء أو المرافق ذات الصلة وطلب المشورة من المتخصصين.

التداول واتخاذ القرار

عند الانتهاء من التحقيق، تجري اللجنة مداولة على أساس الآراء ونتائج التحقيق المقدمة. مع نتائج المداولات، توصي باتخاذ تدابير تصحيحية أو الإدلاء بآراء رسمية بشأن الشكاوى أو القوانين والمؤسسات والسياسات ذات الصلة.

تنبيه

يجب على ACRC إخطار الأطراف المعنية على الفور بقرارها بعد المداولة. كما يجب على الوكالات الإدارية ذات الصلة الإبلاغ عن كيفية تنفيذها لتوصيات أو آراء ACRC في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تلقي الإخطار من ACRC. إذا كان المجيبون غير قادرين على تنفيذ قرارات اللجنة، يجب عليهم إخطار اللجنة بالأسباب.

حالات الشكاوى المدنية

العام	استلام الطلب (عدد)	عدد المعالجات	قبول الطلب (عدد)	*معدل القبول (%)
2009	29,716	28,163	4,821	20.0
2010	32,584	34,510	4,033	14.9
2011	32,351	32,082	3,014	15.0
2012	34,347	33,242	3,620	17.9
2013	31,681	32,737	3,667	18.0
2014	30,038	28,744	3,495	21.4
2015	31,308	31,112	3,195	23.9
2016	30,252	30,625	3,031	27.0
2017	26,533	26,623	2,586	25.2
2018	30,712	29,609	2,413	24.7
2019	56,189	42,031	2,452	20.7

* معدل القبول يعني عدد الحالات المقبولة لصالح المشتكين في الشكاوى المدنية حيث يتم استبعاد الاستفسارات البسيطة من جميع الشكاوى الواردة.

"تقوم ACRC كمؤسسة وطنية لأمين المظالم، بالتحقيق في الشكاوى المقدمة من المواطنين ومعالجتها."

(www.epeople.go.kr)e-People

أصبحت عملية الإدارة في هذه الأيام أكثر تعقيداً وتنوعاً. لهذا السبب، يواجه المواطنون الذين ينوون تقديم شكاوى صعوبات في العثور على الوكالة المناسبة للاتصال. نظام e-People هو نظام يتعامل مع الشكاوى المدنية عبر الإنترنت على مستوى الحكومة ككل لتيسير وصول الأشخاص إلى الخدمات العامة.

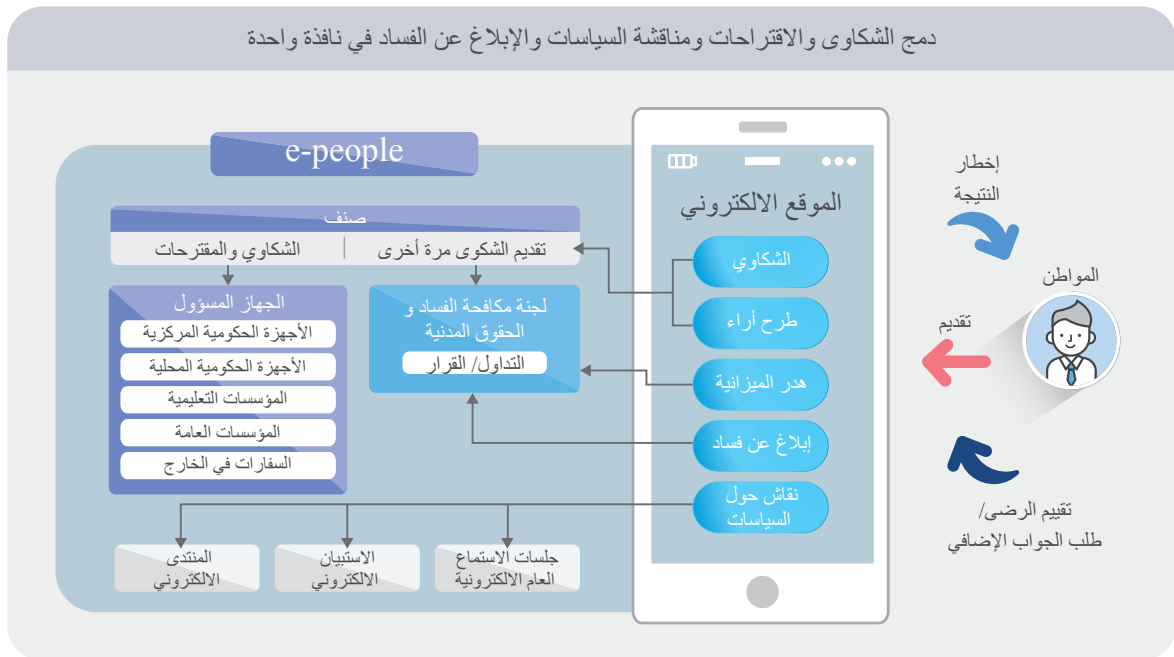
موقع E-People هو بوابة حكومية ويربط عبر الإنترنت بين جميع المنظمات الإدارية المركزية وجميع الهيئات المستقلة المحلية وجميع مكاتب التعليم والمؤسسات العامة الرئيسية والبعثات الدبلوماسية الخارجية وإدارة المحاكم الوطنية. باستخدام البريد الإلكتروني، يمكن للمواطنين والأجانب المقيمين في كوريا تقديم المظالم والمقترحات والتقارير حول إهدار الميزانية وانتهاك المصلحة العامة.

يتم إرسال الشكاوى المستلمة إلى الجهات المختصة التي يمكنها التعامل مع هذه الشكاوى بشكل أكثر فاعلية. في الحالة التي تتطلب تحقيقاً أكثر شمولاً، تعالج ACRC هذه الشكاوى بشكل مباشر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن نظام البوابة الإلكترونية الأشخاص من تقديم اقتراحات بشأن الشؤون الإدارية والمشاركة في قرارات السياسة لضمان إدارة أكثر إبداعاً.

حالياً، الخدمات المقدمة من e-People متوفرة بـ ١٤ لغة: الإنجليزية، الصينية، اليابانية، الفيتنامية، المنغولية، الإندونيسية، التايلاندية، الأوكرانية، البنغالية (لغة بنغلاديش)، الكمبودية، السنهالية (لغة سريلانكا)، النيبالية، الروسية، وميانمار.

"e-People" : العريضة الإلكترونية و بوابة المناقشة



"e-People" هي البوابة الحكومية التي تسمح للمواطنين بتقديم الشكاوى والمشاركة في عملية صنع القرار الحكومي عبر الإنترنت "

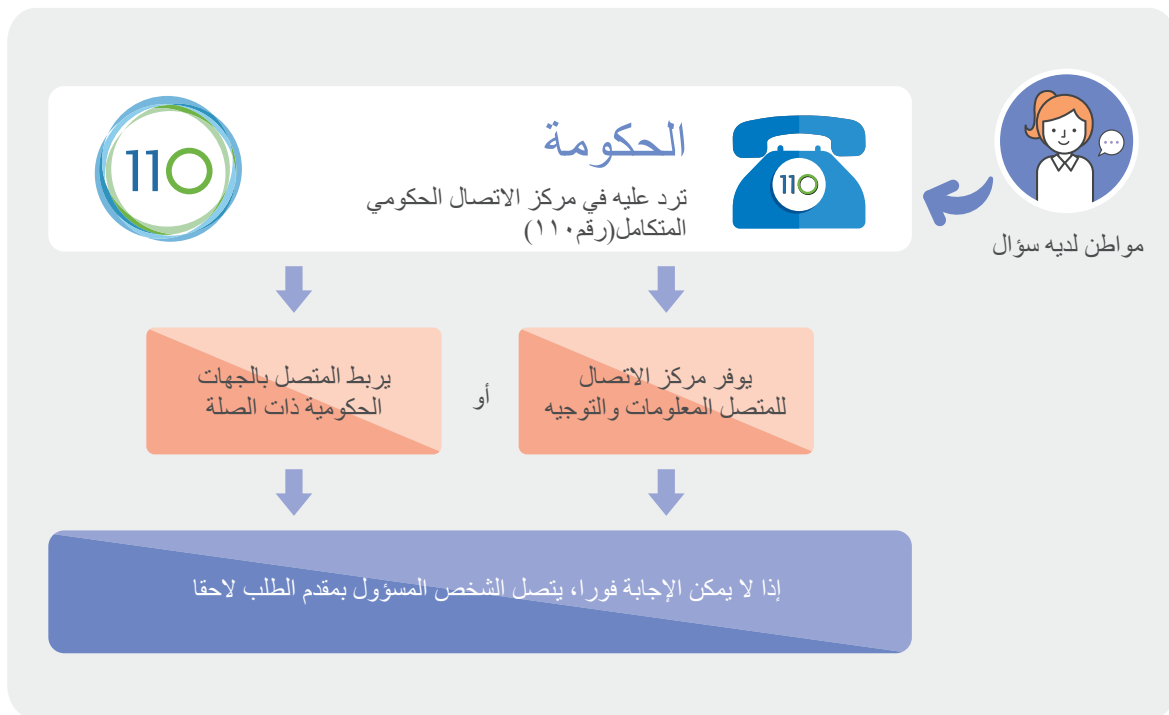
مركز الاتصال الحكومي المتكامل (# ١١٠)

يمكن لأولئك الذين يرغبون في الحصول على معلومات حول الخدمات المدنية التي تقدمها أي وكالة إدارية الاتصال بالرقم ١١٠، رقم هاتف مركز الاتصال الحكومي المتكامل، في أي مكان في كوريا. مع هذه الخدمة تضمن ACRC أقصى قدر من الراحة للأشخاص الذين يستخدمون الخدمات العامة وتفتح فصلاً جديداً في تقديم خدمة إدارية موجهة للعملاء.

تشمل المؤسسات العامة المتصلة بمركز الاتصال هذا جميع الوكالات الإدارية المركزية، وجميع الهيئات المحلية المستقلة، وجميع مكاتب التعليم في العاصمة والمقاطعات، والمؤسسات العامة الرئيسية. يقدم هذا المركز خدمة الإرشاد والتوجيه للمواطنين حول الخدمة المدنية برقم واحد هو ١١٠.

تتمثل إحدى نقاط قوة مركز الاتصال هذا في أن المستشارين، وليس نظام الاستجابة التلقائي (ARS) متاحون للرد على المتصلين. يتم معالجة القضايا البسيطة من قبل المستشارين أنفسهم في حين يتم توجيه الأمور الأكثر تعقيداً بما في ذلك الضرائب والعمل والرعاية الاجتماعية إلى مراكز الاتصال المتخصصة أو أنظمة معالجة الشكاوى في الوكالات المعنية.

عندما يتصل المشتكون بالوكالات المعنية، يتم نقل تفاصيل الشكاوى إلكترونياً، مما يلغي الحاجة إلى تكرار الشكاوى. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم نظام «إعادة الاتصال» لإعطاء إجابات للمشتكين لاحقاً عندما لا تكون المشكلات عاجلة أو لا يمكن الرد الفوري.



"لأي استفسارات حول الخدمة الحكومية، اتصل بالرقم ١١٠ من أي مكان في كوريا"

نظام الطعون الإدارية

النبذة العامة

يستند الطعن الإداري إلى دستور جمهورية كوريا وقانون الطعن الإداري. ويخدم غرضين، الأول هو حماية الحقوق والمصالح للفرد من الأثر الإدارية غير القانونية والمظلم الصادر عن الأجهزة الحكومية، والثاني هو ضمان شرعية وعقلانية الأعمال الإدارية للوكالة الإدارية في الوقت نفسه من خلال إتاحة فرصة لتصحيح أعمالها بنفسها. أحكامها في الطعون الإدارية ملزمة قانونًا للوكالات الإدارية، مما يؤدي إلى تأثير قوي كإصلاح للحقوق المدنية. إنها مجانية وسريعة وبسيطة مقارنة بالدعاوى القضائية الإدارية.

التاريخ

تعود جذور الطعون الإدارية إلى قانون الالتماس الذي سُن في أغسطس ١٩٥١م. وكانت وظيفته ودوره محدودًا في ذلك الوقت، لكن قانون الطعون الإدارية الذي تم سنه وإنفاذه في عام ١٩٨٥م، طبق الإجراءات القضائية على النحو الذي يقتضيه الدستور ومرر بتقنيات متعددة لتعزيز الاستقلال والنزاهة.

الموضوعات والفئات

موضوعات الطعون الإدارية هي التصرف أو الإغفال الذي تقوم به وكالة إدارية، أو أي ممارسة أخرى للسلطة العامة، أو رفض هذه الممارسة. تشمل الوكالة الإدارية الدولة والحكومات المحلية والمؤسسات العامة أو الأفراد المفوضين بالسلطة الإدارية. يتم تصنيف الطعون الإدارية على النحو التالي:

- دعاوى الإبطال: طلبات إلغاء أو تعديل تصرف غير قانوني أو غير عادل تقدمه وكالة إدارية
- الاستئناف لتأكيد البطلان وغير ذلك: الالتماس لتأكيد فعالية أو عدم فعالية التصرف أو وجود أو عدم وجود مثل هذا التصرف
- الاستئناف المتعلق بأداء الالتزام: الاستئناف الخاص بالتصرف المحدد ضد التصرف غير القانوني أو غير العادل للرفض أو الامتناع

الإجراءات

(١) تقديم الطلب

يمكن للمستأنف تقديم الطعون الإدارية إلى وكالة التصرف أو ACRC عن طريق الزيارة الشخصية أو بالبريد أو عبر الإنترنت (www.simpan.go.kr).

(٢) تقديم الجواب

تكتب وكالة التصرف جوابا بشأن طعن المستأنف في غضون عشرة أيام بعد استلام الطلب، وتقدمه إلى ACRC. بعد ذلك، ترسل لجنة الطعون الإدارية المركزية في ACRC الجواب إلى المستأنفين لتمكينهم من فهم رأي وكالة التصرف المعنية.

(٣) المداولة والتحكيم

تقوم ACRC بفحص بيانات الجانبين بشكل دقيق وتحدد موعد المداولات. بعد التداول والفصل فيما إذا كانت القضية المستأنفة غير قانونية أو غير عادلة، بعدها يتم تبليغ النتائج إلى وكالة التصرف والمستأنف بوثيقة مكتوبة.

"نظام الطعون الإدارية يضمن شرعية وعقلانية الإدارة"

أمثلة على الطعون الإدارية

- التصرف بأنواع مختلفة كالتصريح أو الموافقة أو الترخيص أو التأهيل
- التصرفات الإدارية لرخص القيادة بموجب قانون المرور على الطرق
- التصرفات الخاصة بفرض تعليق العمل أو الرسوم الإضافية أو الغرامات
- تصرفات رفض طلب التسجيل للمحاربين القدامى والشهداء
- التصرفات الإدارية لفرض قسط التأمين الاجتماعي مثل تأمين العمالة
- التصرفات المؤهلة للامتحان الوطني
- تصرفات رفض الكشف عن المعلومات الإدارية
- التصرفات المتعلقة بالهجرة وفترة الإقامة

حالات معالجة الطعن الإداري

العام	تسلم الطلب (حالة)	المعالجة (حالة)	قبول الطلب (حالة)	نسبة القبول (%)
2009	29,572	27,461	4,162	15.2
2010	31,019	30,472	4,990	16.4
2011	28,058	28,923	4,840	16.7
2012	25,317	24,987	3,983	15.9
2013	25,570	24,405	4,227	17.3
2014	25,301	25,270	4,131	16.3
2015	24,425	24,947	3,933	17.4
2016	26,730	26,080	3,901	16.8
2017	27,918	25,775	3,584	15.8
2018	23,043	25,153	3,814	16.8
2019	24,076	21,534	1,567	10.0

لجنة الطعون الإدارية المركزية

تدير لجنة الطعون الإدارية المركزية نظام الطعن الإداري في كوريا. وقد تم تأسيسها وتشغيلها في إطار لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية. تتكون لجنة الطعون الإدارية المركزية من أكثر من ٥٠ عضواً بمن فيهم نائب رئيس مجلس الوزراء والمفوضين الدائمين والمفوضين غير الدائمين. يراجع ويصدر قرار الاستئناف ضد تلك التصرفات الصادرة عن الوكالات الإدارية المركزية والمؤسسات التابعة لها ورؤساء البلديات في المدن الكبرى الخاصة أو المدن الكبرى، وحكام المقاطعات. تقوم لجنة الطعون الإدارية المركزية باستقصاء واستشارة وكالات الطعون الإدارية الأخرى، وتوفير التدريب والدعاية فيما يتعلق بنظام الطعون الإدارية، وتقديم توصيات بشأن القوانين غير المعقولة التي قد تؤدي إلى إجراءات إدارية غير قانونية وغير عادلة.

نظام الوكيل المعين من الدولة

الطعن الإداري هو نظام لتخفيف الحواجز ليستخدمه المواطنون بشكل حر من أجل حماية الحقوق والمصالح وتحكم ذاتي للأعمال الإدارية. ومؤخراً تزداد الحالات العامة المعقدة بشكل مستمر فتزداد نسبة تكليف وكيل مثل المحامي عند طلب الطعن الإداري. ولكن لا تكفي تغطية الدعم القانوني والمؤسسي للمستأنف الذي لا يستطيع طلب مساعدة الخبير بسبب الظروف الاقتصادية المحدودة. وفي هذا السياق، تم إدخال وتنفيذ نظام الوكيل المعين من الدولة للطعون الإدارية قبل عام منذ ١ نوفمبر عام ٢٠١٨. ينص النظام على أن تقدم لجنة الطعون الإدارية دعماً لتعيين وكيل معين من الدولة إذا كان المستأنف عاجز عن تكليف وكيل له بسبب حالته الاقتصادية المحدودة.

نظام وساطة الطعن الإداري

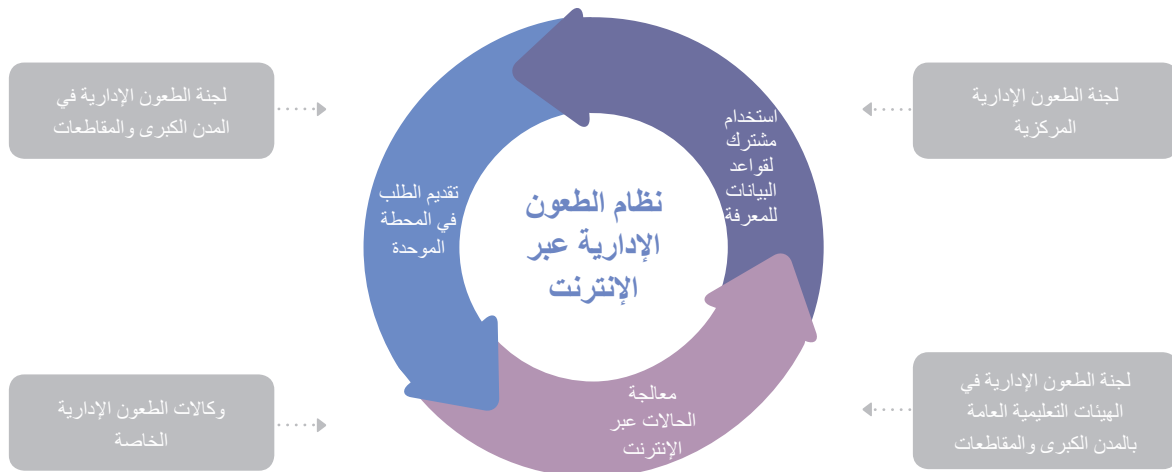
مع ضعف استجابة الإدارة العامة في المجتمع سريع التغير، زادت أنواع وأحجام النزاعات المختلفة بسرعة بين المؤسسات العامة والإدارية. ومع ذلك، فإن الاستئناف الإداري يحل النزاع العام من خلال إرضاء طرف واحد فقط من بين مقدم الطلب والمدعى عليه، وبالتالي الكشف عن بعض القيود في حل النزاع العام داخل الإدارة. لذلك، بموجب نظام وساطة الطعن الإداري، الذي تم إدخاله منذ ١ مايو ٢٠١٨، يمكن حل قضايا الصراعات الحادة بين الأطراف المعنية أو الصراعات ذات الأثر البعيد بسلسلة تامة وذلك بالاتفاق المتبادل، بينما يمكن حل القضايا البسيطة والصغيرة في النزاعات بين الأطراف على الفور.

نظام الإنفاذ غير المباشر

عندما يصدر حكم لصالح المدعين الذين قدموا طلبات بسبب تصرفات رفض غير قانونية أو غير لائقة من قبل السلطة الإدارية، يجب على السلطات المدعى عليها تنفيذ قرار الطعون الإدارية، ولكن هناك بعض الحالات لا تنفذ فيها. نظام الإنفاذ غير المباشر الذي تم إدخاله في عام ٢٠١٧م، هو الذي جعل السلطة الإدارية تستجيب للتعويض خلال فترة التأخير، وزاد فعالية الأحكام وعزز إصلاح حقوق ومصالح الجمهور.

نظام الطعون الإدارية عبر الإنترنت

يمكن للأشخاص الذين يرغبون في تقديم طعن إداري استخدام الطعون الإدارية عبر الإنترنت (www.simpan.go.kr) بغض النظر عن الزمان والمكان لتقديم الطلب، والتحقق من حالة ونتائج الحل من خلال أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية. إذا حددت الهيئات الإدارية التي قامت بالتصرف الذي تستأنف ضده، فسيتم تحويل استئنافك إلى وكالات الطعون الإدارية ذات الصلة تلقائياً. إذا أدخلت بعض المعلومات ذات الصلة، فإن النظام يوفر حالات استئناف مماثلة وحلها لمساعدتك في إحالة الحالات الأكثر صلة. يمكن لوكالات الطعون الإدارية ووكالات التصرف المرتبطة بالنظام عبر الإنترنت التعامل مع الأعمال المتعلقة بالطعن الإداري بما في ذلك استلام الطلبات وإعادة التوجيه وصياغة المستندات.



يمكن أن توصي ACRC بالتحسين المؤسسي لرؤساء المؤسسات العامة لمنع الفساد من خلال تحليل حدوث التصرفات الفاسدة. كما أنها تقدم توصيات معقولة أو آراء لرؤساء المؤسسات العامة، إذا رأت ذلك ضرورياً لتحسين القوانين أو الأنظمة أو السياسات المسببة للتلطم أو الإزعاج التي تم العثور عليها أثناء معالجة الشكاوى. تدير ACRC تنفيذها الفعال للتوصيات من خلال فحص ومراجعة الوضع الحالي المقدم من المؤسسات العامة بشأن نتيجة تنفيذ التوصية.

سير عمل نظام التحسين المؤسسي



الحالات الموصى بها للتحسين المؤسسي

العام	مجال الوقاية من الشكاوى	مجال مكافحة الفساد	المجموع	نسبة الانعكاس(%)
2009	99	18	117	97.4
2010	69	22	91	92.3
2011	48	33	81	92.6
2012	44	22	66	97.0
2013	50	16	66	98.5
2014	45	18	63	96.8
2015	43	14	57	98.2
2016	42	10	52	96.2
2017	36	24	60	96.7
2018	33	25	58	100
2019	48	13	61	98.4

"ACRC مكرس لتحديد وتحسين النظم الإدارية غير الفعالة."

لقد التزمت الحكومة الكورية بالمبادرات العالمية لمكافحة الفساد وحل شكاوى الناس.

تشارك كوريا بنشاط في مجموعة عمل مكافحة الفساد لمجموعة العشرين ومجموعة عمل APEC لمكافحة الفساد والشفافية (ACT). كما لعبت هيئة مكافحة الفساد دوراً رائداً في إنشاء منتدى وكالة مكافحة الفساد (ACA) حيث يناقش رؤساء هيئات مكافحة الفساد قضايا مكافحة الفساد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويعملون كأمانة لمنتدى هيئة مكافحة الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، حاولت ACRC بأمانة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد مثل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). وفي الوقت نفسه، وقعت ACRC مذكرات تفاهم تعاونية مع إندونيسيا وفيتنام ومنغوليا وتونس وميانمار والعراق وقطر وأوزبكستان للمساعدة في بناء قدرتها على مكافحة الفساد من خلال تقديم المساعدة التقنية مثل "تقييم النزاهة".

من جانب أمين المظالم، كانت ACRC تلعب دوراً هاماً في تعزيز التبادل والتعاون من خلال مبادرات مختلفة كعضو في المعهد الدولي لأمين المظالم (IOI) والجمعية الآسيوية لأمين المظالم (AOA). علاوة على ذلك، وقعت ACRC مذكرات تفاهم مع أمين المظالم مع إندونيسيا وتايلاند وفيتنام وأستراليا لحماية المواطنين وشركات المغتربين في أراضي كل منهما من خلال حل شكاويهم المدنية وتعزيز التعاون الثنائي.

ستساهم ACRC في تحسين قدرة أمين المظالم من خلال تبادل أفضل الممارسات والخبرات. وستواصل اللجنة، من خلال وظائف أمين المظالم ومكافحة الفساد، التعاون مع المجتمع الدولي بشكل وثيق وبشكل بناء.



"سنعزز تعاوننا مع المجتمع الدولي"

19TH INTERNATIONAL ANTI-CORRUPTION CONFERENCE



Designing 2030: Truth, Trust & Transparency

THE WORLD WILL GATHER **IN BUSAN** IN 2020 FOR A WORLD **WITHOUT CORRUPTION**

The International Anti-Corruption Conference, co-organized by a government & Transparency International, is the world's biggest anti-corruption forum, bringing together people in both the public and private sector. The 19th IACC will be held in Busan in 2020, hosted by the ACRC

1-4 December 2020
BEXCO, BUSAN, REPUBLIC OF KOREA

- **HOST** | ACRC, TI
- **PROGRAM** | Plenary sessions, Workshops
- **SIDE EVENTS** | Films for Transparency Festival, Fair Play Anti-Corruption Music Competition and Concerts, etc
- **INQUIRIES** | (Home) iaccseries.org.
(E-mail) iacc@transparency.org

Designing 2030

Truth

Trust

Transparency



لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية
٢٠ ، دووم-٥-رو ، سيجونج سي، جمهورية كوريا

الهاتف: +82 44 200 7157~7

الفاكس: +82 44 200 7916

البريد الالكتروني: acrc@korea.kr

أبريل في عام ٢٠٢٠